

النسق القيمي لدى الفرد الجزائري وعلاقته بالجريمة

د. كمال بلخيري جامعة سطيف-2

ملخص:

يجمع علماء الاجتماع والتربية أن فعل الجريمة مرتبط ارتباطا وثيقا بنظام القيم ويسلم الأولويات لدى الشخص، فليس من شك في أن المال وتشبيء الآخر يقعان في أولويات شخص مجرم انفرادي وآخر وقتله كي يسلب منه بعض المال، وكذلك الأمر بالنسبة لمن يتاجر بالجنس والمخدرات...، أما ذلك الشخص الذي يكون في مقدمة أولويات نظام قيمه الأمانة فلا يمكن أن يسمح لنفسه بسرقة نقود وضعت عنده على سبيل الأمانة، فحصول فعل الإجماع يكون نتيجة للصراع الذي يحدث داخل الفرد بين شهواته ورغباته وميوله وما يتراءى له من مفاعيل الغريزة وبين قيمه الأخلاقية والدينية والاجتماعية، فإن حلت القيم الأخلاقية في المقام الأول كانت الاستقامة، وإن احتلت الشهوات الدرجة الأولى من سلم القيم حدث السلوك الإجرامي الذي يغري الفرد ويحقق له الإشباع النفسي الذي يطمح إليه.

ويحاول الباحث في هذه المقالة تقديم وصفا ملائما ومناسبا لطبيعة النسق القيمي للفرد الجزائري ومدى تمثيته لهذا الأخير لارتكاب الجريمة أو كبحه عن ذلك.

Abstract:

Sociologists and educationalists stem and priorities. It is doubtless that money and humans looked down as things come as first priority of the criminal when coming across with an individual, assassinating him to steal his money, sex merchants and drug dealers alike. As for the person whose first value scale priority is honesty and uprightness cannot whatsoever permit himself to take other's money deagree that crime is tightly connected to the person value syposited for saving sake. Crime committing is the output of an individual internal conflict between his desires, likings and penchants and his moral, religious and social values. The value that will prevail in society is certainly the dominating one.

This study gives an adequate description of the Algerian citizen value scale and to which extent he is predisposed or not to such a criminal conduct.

مقدمة

إن ظاهرة الجريمة أصبحت تشكل خطورة كبيرة في كثير من البلدان النامية ومنها الجزائر، سواء من حيث المدى الواسع لهذه الظاهرة، أو من حيث الصورة التي تتخذها — العنف واستخدام الأسلحة — كما يلاحظ زيادة جرائم الأحداث والنساء والجريمة المنظمة.

كما يوجد تزايد واضح في جرائم المخدرات وجرائم الأشخاص وجرائم العنف كالخطف والقتل العمد والاعتداء والسطو المسلح وغيرها.

كما تزايد معدل سرقة السيارات مع تزايد التنمية المرتبطة بالتغير الاجتماعي، وترتبط هذه الجريمة بالحراك الحديث وتعقيدات التجارة، فتعود مثلا سرقة السيارات إلى أنها رمز للمكانة ولأنها تعطي مالكيها إمكانية الحراك، ولها جاذبية لدى المجرمين الشباب، كما تحدث أيضا سرقة قطعان الماشية في الريف لنفس الدافع والغرض. وإذا يرى الكثير من الباحثين بوجود ارتباط كبير بين فعل الجريمة والنسق القيمي الذي يعتنقه المجتمع، فإن هذا العمل يأتي كمحاولة في هذا الاتجاه، معتمدا المجتمع الجزائري كإطار للدراسة.

أولا: حول مفهوم القيم:

حظي مفهوم القيم باهتمام كبير من طرف علماء الاجتماع ولعل توماس وزنانكي في كتابهما الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا، كانا أول من استخدم لفظة قيم في علم الاجتماع وكان ذلك في سنة 1918 حيث عرفا القيم على أنها: "أي شيء له محتوى من السهل الوصول إليه، وله معنى لأعضاء الجماعة الاجتماعية، والقيمة الاجتماعية هي أي مدلول له محتوى إمبريقي من السهل الوصول إليه بالنسبة لأعضاء الجماعة وله معنى ليصبح من أجله موضوعا للنشاط"¹، ويرى علماء الاجتماع أن القيم يصنعها المجتمع وهي تعبير عن الواقع، ولو حللنا مدارس علم الاجتماع المختلفة لوجدنا أن مفهوم القيمة ظهر في معظم المدارس ومنها المدرسة الفرنسية وخاصة عند إميل دوركايم "الذي حدد مكونات الظاهرة الاجتماعية بأنها نظم اجتماعية لها صفة الضغط والإلزام، كما أنها تتكون من الرموز الاجتماعية والقيم والأفكار والمثل وتأكيد ذلك على مفهوم الضمير الجمعي في تحديد الضبط داخل المجتمع"².

وقد حدد البعض تعريف عام للقيم في علم الاجتماع مؤداه أنها "الشيء الذي بواسطته يحدد المرغوب فيه أو أي شيء يسعى إليه الناس أو يتعدون عنه لتحقيق مكانة اجتماعية وهي بمثابة الجوانب التي يمكن ملاحظتها للدوافع الخاصة لتحقيق الأهداف، أو التي تشبع رغبة أو أمنية والتي عن طريقها يمكن أن نفهم المعلومات المتاحة أو التفاعلات داخل الجماعة الاجتماعية"³ وبذلك فالقيم عند علماء الاجتماع عبارة عن تصورات إدراكية واضحة مميزة للفرد أو الجماعة والتي من

خلالها يمكن الاختيار بين البدائل وهي التي تقود سلوك الفرد ليتمكن من التعبير وبطريقة شرعية عن الفعل الاجتماعي.

كما نجد أن من علماء الاجتماع من ربط القيمة بالحاجات والاهتمامات وهناك من ربطها بالرغبات والميول وهناك إتجاه تناول القيم من ثلاث زوايا وهي:

موجهات الفعل الاجتماعي، التعريف الإجرائي والفعل كتعبير عن القيمة وهي كالتالي:

أ — نجد أن القيمة عند بارسونز تشير إلى جوانب من موجهات الفاعل التي تلزمه المحافظة على معايير معينة ومقاييس للاختيار حينما يكون في موقف طارئ وحينما يكون الفاعل مجبر على الاختيار فإن موجهات القيمة قد تلزمه بمعايير معينة تساعد على اختياراته.

ب — فيما يخص التعريف الاجرائي فقد أستعمل من طرف بعض المختصين لوصف ماهية القيم.

ج — يستخدم البعض الآخر من المختصين الأفعال على أنها مؤشرات للقيم، فيذهب جورج لنديرج إلى "أن الشيء له قيمة أو هو قيمة عندما يسلك الناس نحوه كما لو أنهم يحفظونه أو يزيدون من ملكيتهم له"⁴

أما ماكس فيبر فيعرف القيم على أنها: "عبارة عن الموجهات التي تفرض نمط السلوك وشكله، وتتضمن هذه القيم بعض الأوامر التي تحكم السلوك الانساني بطريقة ضاغطة، قد تصنع هذه القيم بعض المطالب التي قد يظطر الانهان إلى السعي لتحقيقها"⁵.

والقيم هي عمليات إنتقاء أو اختيار يقوم بها الانسان أو المجتمع في مختلف مجالات الحياة، فهي تمثل الخبرة الانسانية بإعتبارها مستمدة من الوسط الانساني المعاش، كما أن الفروق الاجتماعية والثقافية والتفاوت الطبقي بين المجتمعات تؤدي إلى إختلاف القيم من مجتمع إلى آخر، وحتى داخل المجتمع الواحد.

. ومجمل القول أن القيم هي معيار عام ضمني أو صريح فردي أو جماعي يعتمده الأفراد والجماعات في الحكم على السلوك الجماعي قبولاً أو رفضاً⁶، والقيم هي مقاييس اجتماعية وخلقية وجمالية تقررها الحضارة التي ينتمي إليها أفراد المجتمع وفقاً لتقاليد المجتمع واحتياجاته وأهدافه في الحياة.

كما عرفت القيم على أنها مجموعة مبادئ وضوابط سلوكية وأخلاقية تحدد تصرفات الأفراد والجماعات وتضمن مسارات معينة إذ تصبها في قالب ينسجم مع عادات وتقاليد وأعراف المجتمع⁷، لذا فإن القيم هي نوع من المعايير السلوكية والأخلاقية التي ترتبط بمعايير أخرى يحددها الإطار العام للمجتمع والمرحلة الحضارية التاريخية التي يمر بها والظروف الموضوعية والذاتية المحيطة به والمؤثرة في ظواهره وعملياته الاجتماعية.

بيد أن القيم الاجتماعية التي يحملها الأفراد تؤثر في سلوكياتهم وتقودهم إلى مسارات معينة قد تتميز بالإيجاب أو بالسلب تبعاً لنوعية وطبيعة القيم التي يحملونها⁸، فالقيم تقسم إلى

قسمين هما القيم الأصلية أو القيم الإيجابية والقيم الضارة أو القيم السلبية وكل نوع من هذه القيم يؤثر في سلوكية الفرد تأثيرا واضحا إذ تكون السلوكية متجاوبة مع القيم ومنسجمة مع نصوصها وتعاليمها.

ثانيا: مكونات القيم:

للقيم ثلاث مكونات أساسية وهي:

1- المكون المعرفي: ويتمثل في المعارف والمعلومات النظرية التي يمكن من خلالها تعليم القيم، حيث يرتبط هذا المكون بالقيمة المراد تعلمها أو أهميتها وما تدل عليه من معاني مختلفة، وفي هذا الجانب يمكن التعرف على مختلف البدائل الممكنة والنظر في عواقب كل بديل ثم القيام بالاختيار الحر من بين البدائل.

2- المكون الوجداني: "ويشمل الانفعالات والمشاعر والأحاسيس الداخلية، وعن طريقه يميل الفرد إلى قيمة معينة، ويتصل هذا المكون بتقدير القيمة والاعتزاز بها، وفي هذا الجانب يشعر الفرد بالسعادة لإختيار القيمة ويعلن الاستعداد للتمسك بالقيمة في الملاء"⁹.

جـ — المكون السلوكي: من خلال هذا الجانب تظهر القيمة وترجم إلى سلوك ظاهر، ويرتبط هذا الجانب بالممارسة الفعلية أو السلوك الفعلي للقيمة، ويقوم الفرد في هذه الحالة بممارسة القيمة في حياته اليومية وتكرار استخدامها.

ثالثا: أهمية القيم:

1 — على مستوى الفرد: يمكن رصد أهمية القيم على المستوى الفردي في عدة عناصر منها:

أ — تلعب القيم دورا هاما في تشكيل شخصية الفرد وتحديد أهدافه في إطار معياري صحيح.

ب — يمكن التنبؤ بسلوك صاحبها متى عرف ما لديه من قيم وأخلاق في المواقف المختلفة، وبالتالي يكون التعامل معه في ضوء التنبؤ بسلوكه.

جـ — تعطي للفرد إمكانية أداء ما هو مطلوب منه، كما تمنحه القدرة على التكيف والتوافق الإيجابي ليحقق الرضا عن نفسه من خلال تجاوبه مع الجماعة في عقائدها ومبادئها الصحيحة.

د — تساعد الإنسان في التحرر من الأنا والذاتية وتجعله يسلك سلوكا أكثر إيجابية.

هـ — تحقق للفرد الاحساس بالأمان، كما تعطي له فرصة التعبير عن نفسه وتساعد على فهم العالم المحيط به.

تعمل على ضبط الفرد لشهواته ومظامعه كي لا تتغلب على عقله ووجدانه، لأنها ترتبط بسلوكه وتصرفاته ومعايير وأحكام يتصرف في ضوءها.

و — تعمل على إصلاح الفرد نفسيا وخلقيا وتوجهه نحو الخير والاحسان والواجب.

2- على مستوى المجتمع: نبرز أهمية القيم على المستوى الاجتماعي في مايلي:

أ — تحفظ للمجتمع تماسكه وتوازنه كما تحدد له الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ومثله العليا ومبادئه الثابتة التي تحفظ له هذا التماسك والثبات من أجل ممارسة حياة إجتماعية سليمة.

ب — تساعد المجتمع على مواجهة التغيرات التي تحدث فيه من خلال تحديد الاختيارات الصحيحة التي تسهل لأفراده حياتهم وتحفظ للمجتمع توازنه واستقراره في غطار موحد.

ج — ربط أجزاء ثقافة المجتمع ببعضها البعض كي تبدو متناسقة.

د — تقي المجتمع من مزلة الوقوع في الأنانية المفرطة والتراعات والشهوات الطائشة، حيث أنها تزود أعضاء المجتمع بمعنى الحياة والهدف الذي يجمعهم من أجل البقاء، ويتضح هذا من أن نسق القيم يجعل الأفراد يفكرون في أعمالهم على أنها محاولات للوصول إلى أهداف هي غايات في حد ذاتها بدلا من النظر إليها على أنها محاولات لإشباع الرغبات والدوافع.

هـ — تعتبر القيم الحميدة الركيزة الأساسية لقيام الحضارات وإن حدث وأن تلاشت هذه القيم في المجتمع آل إلى الانهيار والتخلف.

و — تستخدم القيم كمعايير يقاس بها العمل وقيم بها السلوك.

ز — تتوقف قوة المجتمع وتماسكه على وحدة القيم، فكلما كانت القيم موحدة داخل المجتمع كلما زاد تماسكه واستقراره وكلما قل الارتباط فيما بينها زاد التفكك الاجتماعي.

رابعا: حول مفهوم الجريمة والظاهرة الإجرامية:

1- حول مفهوم الجريمة

أشار كلير إلى عدم وجود تعريف مرض للجريمة، لأن الجريمة تتغير دائما كما أن المجتمع يتغير باستمرار، فما كان عدم امتثال بالأسس قد يتحول اليوم إلى معيار وقد يتغير غدا إلى انحراف، فاستحداث جرائم جديدة يتم بسبب الحاجة إلى تنظيم المجتمع الذي يزداد تعقيدا باستمرار ولوجود هـرص وأساليب جديدة لانتهاك القانون¹⁰

ولفظ الجريمة ذاته واسع وغالبا ما يكون استخدامه غير قاطع، إذ يمكن الدخول إليه من عدة دلالات لفظية¹¹

والجريمة ظاهرة نسبية تظهر من خلال الظروف الاجتماعية السائدة¹² وحيث نعتقد أن الجريمة مجرد عمل خاطئ أو لا أخلاقي يكون هذا الفهم مضللا، إذ أن هذا المفهوم يتسم بالتعقيد الكبير، ويمكن القول من جهة نظر علم الاجتماع أن الجريمة تنشأ من مصادر مختلفة: من المكانة والإحباط المالي والتنشئة غير الملائمة في المنزل ومن صراع القيم الثقافية ومن عصيان الصغار وغيرها من المصادر¹³.

إن مسألة تعريف الجريمة تتضمن صعوبات، فالسنن تتغير وتباين في الأجزاء المختلفة لنفس الثقافة، لذا يرى روبرت فريس أنه لتقدير الصفة الإجرامية للفعل يجب اختبار خلفية هذا الفعل

ودرجة الإشارة والقصد والظروف الأخرى، لذا يمكن تعريف الجريمة — فقط — بصورة نسبية من حيث علاقة الأفعال بالثقافة التي يعيش فيها الشخص وتعتبر الجريمة عالمية — فقط — بمعنى أن مبادئ ثقافية معينة هي التي لها صفة العالمية¹⁴

كما ان مفهوم الجريمة متغير لكثرة وتباين الأفعال التي تدرك في بعض الأحيان على أنها جرائم، بالإضافة إلى أن القانون الجنائي الذي يمثل أفعالا معينة يتجه للتغير بقوة ومقدار وسرعة التغير الثقافي ومداه عموما رغم وجود بعض الفجوة، وتزيد الفجوة بين التصور القانوني للجريمة وبين التصور الشعبي لها خلال فترات التغير الاجتماعي السريع، إذ طالما أن القانون يستمد قوته من التصور الشعبي اتجاهاً للجمهور للجريمة فإن اتجاهات الجمهور تؤدي — خلال التغير الاجتماعي السريع — إلى تحديد أنواع من الجريمة أو إعادة اعتبار أنواع قديمة منها كجرائم، وذلك بسبب أن المصالح العامة الجديدة لا يتم حمايتها بصورة ملائمة، كما أنها — أي اتجاهات الجمهور — تؤدي إلى التعديل في الوسائل المباشرة وغير المباشرة للقوانين القديمة التي تبدو في ظل الظروف الجديدة بأنها تعمل بصرامة بالغة¹⁵

ويرى فيدر وفريقه أن المجتمع هو الذي يقرر ما هو صحيح وما هو خاطئ وما الأفعال التي تشكل الجريمة، كما أن المجتمعات نفسها تختلف في تصور ما هو صحيح وما هو خاطئ، وحيث أن أي مجتمع يغير قيمه اتجاهاته بمرور الزمن وينتج عن ذلك أن الجريمة نسبية بالنسبة للمجتمع وللزمن، فما يعتبر جريمة في مجتمع لا يعتبر جريمة في مجتمع آخر، وما ينظر إليه أو يحدد كجريمة في مجتمع اليوم قد لا يعتبر جريمة غدا¹⁶

كما ان فهم الجريمة في أي مجتمع يتطلب اكتشاف المعاني الاجتماعية التي تحدد الجريمة وردود الفعل الاجتماعية لها في أي مجتمع وكذلك العمليات التي تنشأ من خلالها هذه المعاني وتتغير وتستمر¹⁷

2- حول مفهوم الظاهرة الإجرامية:

أما الظاهرة الإجرامية فهي سلوك يحدث في المجتمع اضطرابا وهي فعل أو امتناع يخرق قواعد الضبط الاجتماعي، هذا السلوك الخارق لقواعد الضبط الاجتماعي، هذا الفعل أو الامتناع اللاإجتماعي هو ما نطلق عليه الجريمة.

والظاهرة الإجرامية هي ظاهرة اجتماعية دائمة، قد توجد عواملها في تكوين الفرد أو في ظروف الجماعة، لكنها على الحالتين تحدث اضطرابا في العلاقات الاجتماعية أي خلا في قواعد الضبط الاجتماعي¹⁸.

وقد تباينت آراء المختصين بشأن المعنى الاجتماعي للظاهرة الإجرامية فمنهم من يأسسه على الأخلاق، ومنهم من يرده إلى القيم الاجتماعية.

فالاتجاه الأول يربط بين الجريمة وقواعد الأخلاق، فالجريمة وفقا لهذا الاتجاه هي كل فعل يتعارض مع المبادئ الخلقية، إلا أن أنصار هذا الاتجاه إنقسموا على أنفسهم إلى قسمين: فمنهم من يجعل العلاقة بين الجريمة والأخلاق قاصرة على مخالفة بعض القواعد الأخلاقية لا كلها، ومنهم من يجعل هذه العلاقة شاملة لكل القواعد الخلقية دون تمييز¹⁹.

ويتزعم القسم الأول العالم الإيطالي "جاروفالو" ويرى أن الجريمة هي كل فعل أو امتناع أعتبر جريمة في كل المجتمعات المتمدنية، والتي أعتبرت كذلك على مر العصور بسبب تعارضها مع قواعد الإيثار والرحمة والأمانة والزاهة، أو بعبارة أخرى لتعارضها مع المشاعر الغيرية التي تهدف مباشرة إلى تحقيق مصلحة الغير أو الشعور بالعدالة، ويطلق "جاروفالو" على هذه الجريمة إسم الجريمة الطبيعية، ومن أمثلتها القتل والسرقة²⁰.

أما أنصار القسم الثاني فقد قاموا بالربط بين الجريمة ومخالفة كل قواعد الأخلاق لا بعضها. أما الاتجاه الثاني فيقوم التعريف الاجتماعي للجريمة لديه على أساس الربط بينها وبين القيم الاجتماعية، وتعددت تعريفات زعماء هذا الاتجاه، فمنهم من قال بأن الجريمة هي كل فعل أو إمتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي إستقرت في وجدان الجماعة، ومنهم من قال بأنها تلك التي تتعارض مع المقتضيات الأساسية الخاصة بحفظ وبقاء المجتمع، ومنهم من يزيد التعريف إيضاحا فيذهب إلى أن الجريمة هي تلك التي تنطوي على إهدار شرط من شروط كيان المجتمع ووجوده أو ظرف مكمل لهذا الشرط، أو أنها عدوان على مصلحة من المصالح التي عليها يؤسس المجتمع في زمن معين، بقاءه واستقراره، وبها يسير نحو رقيه وكماله²¹.

كما أن المختصون الأنثروبولوجيون قد تبنا وجهة النظر الاجتماعية في تعريفهم للجريمة وذلك نظرا إلى إمكانية تطبيق هذا التعريف للجريمة على المجتمعات البدائية التي لا تملك قانون مكتوب. كما هو الحال عند راد كليف براون الذي عرف الجريمة بأنها " إنتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه"²²، كما يعرفها توماس بأنها "ذلك الفعل العدائي والمعارض لتماسك الجماعة التي يعتبرها الفرد جماعته الخاصة"²³. وعلى هذا فإنه لا يمكن أن تكون هناك جريمة إلا إذا تضمنت عناصر وأركان ثلاثة هي:

— قيمة تقدرها وتحترمها الجماعة ككل أو تقدرها فئة من تلك الجماعة فقط ذات أهمية أساسية.
— إنعزال أو صراع ثقافي يوجد في فئة أخرى من تلك الجماعة لدرجة أن أفرادها لا يقدرّون هذه القيمة ولا يحترمونها، أو أن تقديرها يكون أقل أهمية وبالتالي فإنهم يصبحون مصدر خطر على تلك الجماعة.

— موقف عدواني نحو الضبط مطبقا من جانب هؤلاء الذين يقدرّون تلك القيمة ويحترمونها تجاه هؤلاء الذين يعترضون عنها ولا يقدرّونها.

وبناء على ماسبق فإنه حينما ترتكب الجريمة فإنه لابد أن تتضمنها هذه الشبكة من العلاقات المتداخلة بين تلك العناصر الثلاث، وذلك حتما ننظر إليها من وجهة نظر الجماعة بدلا من وجهة نظر الفرد. إذن فالجريمة من المحتمل قهرها عن طريق إحداث تغيرات في التنظيم الاجتماعي.

ومن جانب آخر يرى جورج لندبرج أن السلوك الإجرامي هو "أي سلوك يفشل في الامتثال لمستويات محددة، ونظرا لأهمية عدم الامتثال وخطورته فإنه يفسر في ضوء إصطلاحات الدرجة — أي درجة انتشاره ودرجة خطورته — كما أن خروج الإجماع عن المعيار المعروف المقرر في المجتمع يفسر على ضوء كمية الإجماع التي يتسامح فيها والتي تختلف إختلافا كبيرا في الثقافات المختلفة"²⁴.

ولذلك فإن تعريف السلوك الإجرامي لابد أن يدخل في إعتباره الحدود التسامحية في المجتمع والموقف الذي يحدث فيه الإجماع. ويقول كلينارد أيضا في هذا المقام "أن الانحرافات تختلف من حيث درجة إنباه الناس لها في المجتمع، فبعض الجرائم مثل الخطف وهتك العرض بالقوة، والقتل والسرقة المسلحة تعتبر من الجرائم الواضحة التي تخلق شعورا قويا بعدم الرضا في المجتمع، وهناك مخالفات أخرى مثل الإجهاض والخيانة والسرقات البسيطة أقل وضوحا من الناحية الاجتماعية، ولهذا فمن أجل أن يثير الانحراف رد فعل في المجتمع يجب أن يكون له حد أدنى من الوضوح أي يجب أن يكون واضحا للآخرين وأن يوصف بأنه إنحراف"²⁵.

3- حول مفهوم المجرم: يعرف بيرجس المجرم بأنه "الشخص الذي يعتبر نفسه مجرما ويعتبره المجتمع كذلك"²⁶. وقد صنّفه دهم إلى فئتين عرضيتين هما: المجرم الاجتماعي، وهو شخص يدعم سلوكه الإجرامي وسطه الثقافي، ويفرضه عليه وهو يصل عن طريق مهارته وجرأته في ممارسة نشاطه الإجرامي إلى تقدير جماعته وإلى تبوء مكانة فيها، ومن هؤلاء المجرمين الإجماعيين نجد المجرم المحترف الذي يجد في طلب الجريمة وعن اختيار بإعتبارها مهنة يشترك فيها مع الآخرين مستخدما وسائل غير مشروعة للوصول إلى مطالب مقبولة من المجتمع. أما الفئة الثانية فهي المجرم الفردي وهو شخص لا يعضد ولا يدعم ولا يؤيد وسطه الثقافي أفعاله الإجرامية، كما أنه لا يصل من وراء إرتكابها إلى مكانة في جماعته أو يحصل منها على تقديره ولا تعد الجريمة بالنسبة لهذا المجرم مهنة أو حرفة، وهو إذ يرتكبها إنما يكون مدفوعا إلى ذلك بغايات وأهداف خاصة شخصية.

4- حول مفهوم السلوك المنحرف وعلاقته بالقيم:

في حين نجد السلوك المنحرف يقوم به الفرد ذو القيم السالبة والضارة إذ أن القيم الملتوية التي يحملها تعد قيما أساسية في سلوكه الضار والمنحرف، وقبل تعريف السلوك المنحرف علينا الإشارة إلى السلوك المشكل إذ أن هناك فوارق أساسية بين السلوك المشكل والسلوك المنحرف، فالسلوك المشكل هو بداية للسلوك المنحرف، ذلك أن السلوك المشكل هو تصرف اجتماعي

مرفوض وغير مرغوب فيه لأنه يتقاطع مع السلوك السوي الذي يقره المجتمع ويثمنه الأفراد وتؤكدته القواعد السلوكية والأخلاقية التي يقبلها المجتمع، ويجسد السلوك المشكل في عدة ممارسات مدانة كعدم المبالاة والإتكالية والكذب والنميمة والنفاق والتملق وغيرها والسلوكات التي يرفضها المجتمع ويدينها، غير أن خطورة السلوك المشكل على الأفراد والجماعات والمجتمع أقل درجة من خطورة السلوك المنحرف لأن السلوك المنحرف هو أقرب إلى السلوك الإجرامي من السلوك المشكل.

أما مفهوم السلوك المنحرف فهو كما يعرفه ليمرت في كتابه "المرض الاجتماعي" بأنه "أي تصرف يجلب إدانة وسخط الناس عليه لانه يخرج عن القواعد والضوابط السليمة التي يقرها ويقبلها المجتمع"²⁷، وهناك من عرف السلوك المنحرف بالتصرف الخاطئ الذي يتنافى مع ضوابط وتعاليم المجتمع وعاداته وتقاليده وقيمه. كما عرف السلوك المنحرف بأنه كل فعل أو نشاط أو تصرف فيه خروج عن قيم وتقاليده ونظم المجتمع، أو خروج عن القيم الدينية والأخلاقية والتربوية والتهديبية، إن السلوك المنحرف وقفا للمفهوم الأخير يحمل في طياته الشذوذ وعدم التوافق مع التصرف والمألوف الذي يقره المجتمع ويتبناه ويتجسد السلوك المنحرف في عدة ممارسات خاطئة ومدانة كشرب الخمر ولعب القمار والرشوة وتقليد المجرمين وتقمص شخصياتهم والانحرافات الجنسية والأخلاقية وغيرها.

وأخيرا يمكن القول بأن السلوك المنحرف هو تصرف ينكث القواعد الاخلاقية ويتحدى الأنظمة والقوانين المرعية مما يتطلب تدخل المجتمع بقيادة الدولة بوضع حد ونهاية سريعة له لكي لا يعم وينتشر في المجتمع.

خامسا: المبادئ التفسيرية لظاهرة الجريمة: أرجع العلماء والمختصون حدوث فعل الجريمة إلى عدة عوامل تفسيرية منها على الخصوص:

1- التحضر كمبدأ تفسيري لظاهرة الجريمة:

يؤدي التحضر إلى ضعف واختفاء الصور الوثيقة الصلة بنظام الأسرة الممتدة وتغير في القيم الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمعات الريفية في ظل نظام تلك الأسر، هذه القيم كانت تحول بين الفرد وبين الانحراف في ظل البيئة الريفية حيث العلاقات شخصية الطابع ولا يجد سبيلا إلى الانحراف على الجماعة.

وإنتقال الناس من الأنماط الريفية إلى الأنماط الحضرية في الحياة يعني اكتساب طرق جديدة في الحياة وقيم قد يكون لها تأثير على السلوك الإجرامي.

والعلاقات في المدن أقل شخصية وإرتباطا وأكثر إهماما، فالأوضاع التقليدية لا تحضى بنفس الرعاية وهنا تضعف سلطة تلك الأوضاع ويحدث بالتالي صراع بين النظرة الحضرية من جهة والريفية من جهة أخرى، كما أن تضخم المدينة بسبب الهجرة المحلية الوافدة يؤدي إلى تغيير

شخصية المدينة وبنية المجتمع ويؤدي الإزدهار المادي إلى ضعف الروابط الأسرية التقليدية والقيم الروحية والأخوية والتعاون والشعور بالانتماء والاستقرار، كما أن القيم المادية تسيطر على العلاقات الاجتماعية وتزيد من الشعور بالاغتراب والإنفصام بين القيم المحلية والقيم الأجنبية الوافدة التي تسود في المدينة على وجه الخصوص.

ومن أهم خصائص حياة المدينة نجد اللاشخصية²⁸، فهي التي تجذب الناس والمهاجرين إلى المدينة وذلك لتحرر من المراقبة الشديدة للجيرة في المدن الصغيرة والأرياف، وهذا ما يجعل الراغبين في التحرر من المراقبة ينتقلون إلى المدينة لممارسة حياتهم بحرية، وعندما ينعدم شعور الفرد بالمسؤولية تجاه الآخرين أي تشيئ الآخر ينحصر إهتمامهم عندئذ فيما يمكن أن يفعله دون أن يتعرض للعقوبة، ويمثل فقدان الضوابط الداخلية هذا عاملاً هاماً في حدوث الجريمة.

2- التنمية الاقتصادية كمبدأ تفسيري في حدوث الجريمة:

كما أن ظروف التنمية وما يصاحبها من إتساع في دائرة العاملين في مختلف القطاعات واتساع في دائرة الاستهلاك يؤدي بالضرورة إلى اتساع دائرة التطلعات في الوقت الذي تكون فيه الفرصة المتاحة لتحقيق هذه التطلعات محدودة، لنقص مهارات الأفراد من جهة أو لتفاوت بين القدرات الشخصية وتوقعات الاداء المطلوبة، ويؤثر هذا بدوره في سعي الافراد لتحقيق هذه التطلعات بطرق غير مشروعة لما طرأ على المجتمعات والعلاقات والظروف الاسرية من تغيرات. ومعلوم أن أثر الاقتصاد المزدهر أو المنحدر-المنهار- على الجريمة يمكن تفسيره في ضوء نظرية اللامعيارية سواء أفكار دوركايم أو ميرتون في هذه النظرية، فترى هذه النظرية بان في كلتا حالي الاقتصاد، المزدهر أو المنحدر تنهار ميكانيزمات الضبط والكبح الاجتماعي مما يؤدي إلى تصاعد الجريمة تبعاً لذلك. ويكون السلوك الانحرافي والجريمة في ضوء هذه النظرية أكثر احتمالاً في التنظيمات البنائية الاجتماعية، حيث تكون رغبات أو أهداف الأشخاص لا تتماشى مع إمكانية إشباعها أو تحقيقها. فالعنصر الرئيسي في تفسير دوركايم هو التوازن بين الحاجات والاشباع، وأي شيء يخل بهذا التوازن يؤدي إلى الاضطراب والمعانات والسلوك اللانظامي، فالاقتصاد المنحدر أو المنهار يؤثر في التوازن لأنه يجعل من الصعوبة بالنسبة للأشخاص إشباع حاجاتهم المشروعة والمحددة بأنها طبيعية، أما الاقتصاد المزدهر فهو يؤثر في التوازن من حيث أنه يوحي للأفراد بأن أنماط الحاجات المحددة والمشروعة في المجتمع قد تكون متواضعة، وأنه يمكن للشخص أن يتوقع أكثر من ذلك، وحين ترفع الكوابح عن الحاجات تزداد توقعات الفرد للإشباع وتخرج عن نطاق الضبط.

سادساً: الصراع القيمي والجريمة في المجتمع الجزائري:

ينطوي الصراع القيمي على تنافس السلوك الفردي من أجل إكتساب أو تحقيق منافع مادية على حساب النوازع الأدبية والخلقية. وما يلاحظ على المجتمع الجزائري التقليدي إعتبار القيم

الروحية والأخلاقية داخل الأسرة أهم من القيم المادية التي توضع في المقام الثاني للعلاقات الاجتماعية، أما بالنسبة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الكبير فإن المهم بالنسبة للطراف المعنية هو المحافظة على روح البركة كمفهوم صوفي، فنجد العوة والاخلاص إلى الله حتى لا يرفع بركته على الناس، وحتى يستحقوا هذه البركة فمن الضروري أن يكون الفرد متصفا بالاخلاق الحميدة.

ويقول بوتفنوشت في وصفه للنظام القيمي في المجتمع الجزائري التقليدي "يبدو أن كل شيء ينصب حول الشرف الذي يكنسه الشخص من تصرفاته الاخلاقية، من تدينه والتسيير التزيه والشؤون الاقتصادية للجماعة"²⁹، كما يعتبر النيف جزء من مفهوم الشرف ويتعاضد مع الزمن عن طريق الانضمام الكامل إلى نظام القيم، ويعني النيف أن لا يكون الشخص موضوع سخرية كي يكون له دورا واضحا في التماسك الكامل للجماعة، وبذلك يسعى الشخص على مراقبة نفسه وتصرفاته خوفا من أن يكون موضع رقابة من طرف غيره من أعضاء الجماعة.

كما سيطر على المجتمع الجزائري التقليدي الوفاء لتقاليد الأجداد، ففي غالبية أفعال الحياة الاجتماعية يجد الفرد نفسه مجبرا على احترام التقاليد التي ورثها عن أجداده، وأيضا يهتم بالقيم الدينية ويوليها الاحترام الكبير، فالاسلام أثار الطريق أمام الأباء والأبناء وبين لهم الخطأ والصواب والخير والشر، وبذلك يعتبر خير مرجع للقيم يستند إليه الفرد من أجل النجاح في الحياة الاجتماعية. كما تعتبر القيم الموروثة عن الأجداد من العناصر المهمة في سلم القيم لدى المجتمع الجزائري التقليدي، فكثيرا ما تستعمل مفاهيم مثل ابن عائلة ويقصد بها عائلة شريفة أو ابن شرفاء أي من وسط له قيمة رفيعة. وتبقى حتى الاطارات الشابة المتخرجة من الجامعة والضاربة في غمط الحياة الغربية وحتى بحصولها على مناصب مهمة، جد محافظة على عاطفة الاحترام تجاه الاقارب من الجيل السابق وحتى في حالة عدم اعتبارهم لنصائح هؤلاء فإنهم يستمعون إليهم ولا يعارضونهم إلا بلطف³⁰، وهذا يعني أن يجب على الفرد احترام الجد أو الأب، وإن حصل وأن عارضهما فيكون ذلك بطريقة مؤدبة تماشى وعادات وتقاليد وقيم الأسرة.

وما يستخلص من هذا الوصف الوجيز للنظام القيمي الذي ساد المجتمع الجزائري التقليدي هو سيادة القيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية وسيطرتها على مختلف سلوكات الأفراد ونظم الجماعات، واعتبارها أهم من الجانب المادي والشهوات والرغبات والميول التي تغري الفرد، مما جعل النظام القيمي السائد آنذاك كابحا للفرد والجماعات على فعل الجريمة.

إلا أن النظام الاجتماعي التقليدي فقد الكثير من قوته، فمثلا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية نجد أن هناك العديد من المضامين الجديدة للتطور الاقتصادي والاجتماعي فالأب في وسط الأسرة يقوم بالمحافظة على قيم الأجداد ويحاول تورثها لأبنائه ويكون ذلك في ظل التغيرات

الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهذا ما أدى إلى حدوث تغير في النظام التقليدي الذي تسبب في نشوء صراع بين جيل الآباء وجيل الأبناء.

إذ أن العيش في مجتمع كالمجتمع الجزائري تعرض لتغيرات كبرى على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها أدى إلى ظهور أنماط جديدة من الثقافة والخبرة، وهذا بدوره أنشأ قيما جديدة كالقيم الغربية ومن أمثلة ذلك ظهور الرعة الفردية والمتمثلة في البحث عن الاستقلالية بالسكن مما أدى على تفكك العائلة الممتدة وظهور الأسرة النووية، إضافة إلى ظهور نوع جديد من الزواج يقوم على الارتباط العاطفي قبل الخطوبة، كما ظهرت قيم أخرى في المجتمع الجزائري كالتقليد الكبير لنمط الألبسة الغربية وانتشار أنواع مختلفة من الموسيقى الغربية مما انعكس سلبا على مختلف شرائح المجتمع، وهذا يبين أن القيم في المجتمع الجزائري تأثرت بشكل كبير بالقيم الغربية بسبب الغزو الثقافي الذي فرضته وسائل الاعلام والاتصال، إضافة إلى محدودية دور كل من الأسرة والمدرسة في نقل وتثبيت القيم المحلية للنشئ الجديد. كما أن ظروف المجتمع الجزائري وهو في طريق النمو تمر بتغيرات شاملة في كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فإن أوضاعه البنائية بما فيها من نظم وأوضاع اقتصادية واجتماعية تمارس ضغوطا معينة على أنساق الأفعال والقيم، وذلك لسلب وظيفه الردع من القيم التقليدية في الوقت الذي لم يتمثل فيه الأفراد القيم التي تتلائم مع تلك التغيرات، وبذلك يصير السلوك مشكلة، لأن الافراد لم يتمثلوا فكرة العام بعد، ومن ثم تكون الوسائل غير المشروعة مطلوبة لدى البعض لتحقيق أهدافهم بغض النظر عن مشروعيتها وما يترتب عليها من ضرر بالمصلحة العامة، فضلا عما يصاحب هذا الموقف من ظهور الاهمال في الأداء وعدم الحرص على المصلحة العامة، ويحفز الفرد للحصول على ثروة أو مال لكي يوفر لنفسه مستوى معيشي جيد حتى ولو أدى ذلك إلى انحراف سلوكه.

ومن هنا يتضح أن الصراع القيمي في المجتمع الجزائري المعاصر يعكس تعارض معايير قيم المجتمع بسبب تصادم هذه المعايير مما يجعل ضحايا هذا النوع من المشكلات الاجتماعية — الجريمة — في تنافس حاد وحسد وغيره مما ينتج عنه كلفة اجتماعية غالية الثمن، ويمكن تجاوز هذا النوع من المشكلات الاجتماعية بإتباع أسلوب يضمن تبادل في المنافع والمصالح والنفوذ لهؤلاء الأفراد داخل المجتمع.

سابعاً: بعض التوصيات المقترحة لمعالجة التغيرات والعوامل المرتبطة بالقيم والمسؤولة عن ارتكاب الجريمة:

1— إرشاد وتوجيه الأسر والجماعات المؤسسية كافة المسؤولين عن عمليات التنشئة الأسرية والاجتماعية بتنمية وتطوير أساليب تنشئتها الاجتماعية من خلال إعتماد صيغ الرعاية المكثفة، والموازنة بين أساليب اللين والشدة في التعامل مع الأبناء والشباب، مع إعتماد صيغ العقاب

والثواب في عمليات التنشئة، وهذا من خلال الجهات التي تضطلع بمسؤولية تنمية وتطوير أساليب التنشئة الأسرية والمجتمعية كالجامعات والمؤسسات التربوية والتعليمية، ووسائل الإعلام الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني، والقيادات المحلية وأخيرا وحدات الرعاية الاجتماعية والأسرية.

2- ضرورة الفرز بين القيم الإيجابية والقيم السلبية لكي تتم عملية إستدخال القيم الإيجابية عند الأفراد والجماعات ومحاربة وتطوير القيم السلبية والضارة، ومهمة كهذه يمكن أن تعهد للأسرة والمدرسة وأماكن العبادة ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ودوائر البحث والإرشاد الاجتماعي مع العمل على تحويل العلاقات الاجتماعية من علاقات سلبية وهامشية إلى علاقات إيجابية وصميمة بعد دراستها وتحديد طبيعتها والعمل على تنميتها لكي تسهم في تحقيق وحدة المؤسسات البنوية التي هي أساس وحدة المجتمع الكبير وتماسكه.

3- ضرورة تكثيف الدولة للجهود بتحسين الظروف السكنية للمواطنين وتطوير المناطق المتخلفة عن طريق هدمها أو تحسين ظروفها مع تخفيف الفوارق الاجتماعية بين الأفراد والجماعات وتنمية الواقع الصحي والاجتماعي والترويجي للمجتمع على أن يعاون الدولة في هذه المهمة الأفراد أنفسهم والأسر كافة وأجهزة القطاع الخاص، وهنا يكون المجتمع في وضع يستطيع من خلاله القضاء على مناطق وبؤر الجريمة التي تهدد كيانه وأمنه وإستقراره.

4- توضح العديد من الدراسات الحديثة بأن إرتفاع الكثافة السكانية في المدينة سبب من أسباب ظهور أنواع الجرائم، لذا ينبغي تخفيف الكثافة السكانية من خلال إعادة النظر في قضايا التخطيط الحضري وتشجيع الهجرة المعاكسة من المدن إلى الأرياف ومحاولة التحكم في الهجرة السكانية من الأرياف إلى المدن بخلق ظروف حياتية أحسن لسكان الريف.

5- البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تتناول موضوع الجريمة ومدى خطورتها على المواطنين وأسبابها والسبل الكفيلة للحد منها.

الهوامش

- ¹ محمد أحمد بيومي: علم اجتماع القيم، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.س، ص 109.
- ² حميد خروف وآخرون: الإشكالات النظرية والواقع، مجتمع المدينة نموذجاً، مطابع دار البحث، قسنطينة، 1999، ص 104.
- ³ بدر الدين كمال: الإعاقة في محيط الخدمة الاجتماعية، دراسة في تدعيم النسق القيمي، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 167.
- ⁴ لعمور وردة: قيم الزواج لدى الطالب الجامعي، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2001، ص 28.
- ⁵ نفس المرجع والصفحة.
- ⁶ إحسان محمد الحسن: علم اجتماع الجريمة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 363.
- ⁷ إحسان محمد الحسن: علم اجتماع الجريمة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 363.
- ⁸ نفس المرجع والصفحة.
- ⁹ نورهان منير وحسن فهمي: القيم الدينية من منظور الخدمة الاجتماعية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 93.
- ¹⁰ مصلح صالح: التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة، د.ط، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 70.
- ¹¹ نفس المرجع، ص 71.
- ¹² نفس المرجع، ص 72.
- ¹³ نفس المرجع، ص 73.
- ¹⁴ علي محمد جعفر: الأحداث المنحرفون، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص 119.
- ¹⁵ نفس المرجع، ص 123.
- ¹⁶ علي محمد جعفر: الأحداث المنحرفون، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص 129.
- ¹⁷ مصلح صالح: التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة، د.ط، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 84.
- ¹⁸ جلال ثروت: الظاهرة الإجرامية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1982، ص 21-22.
- ¹⁹ جلال الدين عبد الحق: الجريمة والانحراف، المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 199، ص 177.
- ²⁰ نفس المرجع، ص 177-178.
- ²¹ جلال الدين عبد الحق: الجريمة والانحراف، المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 178.
- ²² نفس المرجع والصفحة.
- ²³ نفس المرجع، والصفحة.

- 24 جلال الدين عبد الحق: الجريمة والانحراف، المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 179
- 25 نفس المرجع، ص ص 179-180.
- 26 إحسان محمد الحسن: علم اجتماع الجريمة، وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 366
- 27 إحسان محمد الحسن: علم اجتماع الجريمة، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 368.
- 28 مصلح صالح: التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة، د.ط، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 91.
- 29 بوتقنوش مصطفى، العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، ترجمة دمرى أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 43.
- 30 بوتقنوش مصطفى، العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، ترجمة دمرى أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 39.